**الآثار الاقتصادية للقروض الداخلية والخارجية.. مصر نموذجًا**

كتب - حسام الوكيل

تعد عملية الاقتراض قرينة بنشأة فكرة الدولة، ولا نقصد هنا الدولة القومية الحديثة، ولكن فكرة الدولة بذاتها حتى في أشكالها القديمة كالإمبراطوريات والدول الإسلامية المتعاقبة، إذ يكون الحاكم أمام ظروف استثنائية متكررة تتطلب منه الانفاق بما يفوق قدرات الدولة ويفوق عائدات الضرائب، لذلك فيضطر إلى الاقتراض لتلبية احتياجات الدولة، ومع نشأة الدولة القومية الحديثة أصبح الاقتراض عملية دورية تقوم بها حتى أكبر بلدان العالم اقتصاديا، ويمكن هنا اعتبار الولايات المتحدة الأمريكية نموذجًا، إلا أنها تمتاز عن بلداننا العربية بأن أغلب الاقتراض بأمريكا يستفيد منه القطاع الخاص، على العكس من بلداننا.

وعلى الرغم من السمعة السلبية لدى قطاعات واسعة من الناس لعملية الاقتراض الحكومي، إلا أن الاقتراض له آثار اقتصادية إيجابية كما أن له آثار اقتصادية سلبية، ولكن يتوقف تقييم الآثار على نوع القرض والهدف منه.

فعلى سبيل المثال إذا كانت القروض الخارجية تهدف إلى تمويل مشاريع استراتيجية ذات جدوى اقتصادية، فهنا يكون الاقتراض ذو أثر اقتصادي إيجابي، إذ يؤدي إلى بناء مشروعات جديدة، تستطيع تلك المشروع سداد ذلك القرض من عائداتها، مع ما تستفيده الدولة من عائدات وقيمة هذا المشروع بعد سداد القرض، إضافة إلى توفير فرص العمل، ورفع قيمة الناتج المحلي الإجمالي.

ولكن إذا اقترضت الدولة لتمويل مطالبات مالية راهنة، كسداد الرواتب، أو سداد أقساط لقروض سابقة، فهنا تكون عملية الاقتراض سلبية، إذ تعني مزيد من الديون التي لا تقابلها زيادة في الانتاج أو توفير فرص عمل، إضافة إلى مخاطر تطبيق الفائدة المركبة على القروض نتيجة لتراكمها واحتمالات عدم قدرة الدولة على السداد.

وهنا نجد أن مصر كنموذج ارتفع الدين العام الخارجي فيها من 46 مليار و67 مليون عام 2014 إلى 123مليار و491 مليون في 2020 وفقًا لإحصائيات وزارة المالية.

بتدقيق النظر نجد أن عام 2014 بلغت نسبة الدين العام الخارجي للقطاع الخاص 0.04% من إجمالي الدين العام الخارجي، وباقي الدين تتقاسمه الحكومة مع السلطات النقدية والبنوك، وهو ما يعني أن الدين العام الخارجي موجه بشكل شبه كلي للمطالبات المالية الراهنة في ذلك الوقت بين سداد رواتب، وتوفير التزامات الدولة من الاستيراد، وسداد القروض السابقة وخدمات الدين.

أما في 2020، فبلغ الدين العام الخارجي للقطاع الخاص 0.27% من إجمالي الدين العام الخارجي، ليظل الدين العام الخارجي موجه في ذات أوجه الإنفاق، ويزيد عليها مجموعة من المشروعات غير ذات الجدوى الاقتصادية، مثل العاصمة الإدارية الجديدة، ومشاريع متعلقة بالبنية التحتية غير مروجة العائد.

كذلك فإن القروض الداخلية تؤدي الى تراجع القوة الشرائية في البلد، وتأجيلها إلى المستقبل، وهو ما قد يكون مفيدًا في عملية خفض التضخم الناتج عن الإفراط في الطلب، إذ تستحوذ الدولة على مدخرات القطاع العائلي فيقل الإقبال على الشراء ويصبح هناك توازن بين العرض والطلب، وهنا يكون القرض الداخلي له آثار اقتصادية إيجابية، أما القرض الخارجي فيؤدي إلى تراجع القوة الشرائية في بلدٍ آخر، ويحافظ عليها في البلد المقترضة.

ولكن من زاوية آخرى فإن القروض الداخلية حتى وإن أثرت إيجابًا بخفض التضخم، إلا أنها لا تؤثر على سعر الصرف للعملات الأجنبية، أما القروض الخارجية فتؤثر بشكل إيجابي على تحسين سعر صرف العملات الأجنبية، إلا أنها لا تساهم في خفض التضخم.

وهنا نجد أن مصر لم تستفيد كثيرًا من زيادة الدين الخارجي في تحسين سعر الصرف، رغم كل الإجراءات الاقتصادية التي اتخذتها السلطات المصرية، بدءًا من تحرير سعر الصرف، وتقييد عمليات الاستيراد في سلع كثيرة، ومحاولات تعظيم عائدات المصريين في الخارج، إضافة إلى القروض الأجنبية، إلا أنها تضطر إلى دفع القروض الجديدة لسداد الفوائد المركبة للقروض القديمة، وهو ما يعيدنا إلى نقطة البداية، وهي أن القروض الخارجية مرتبطة بشكل وثيق بأوجه الإنفاق، فإن كانت لمطالبات مالية راهنة كانت سلبية الأثر على الوضع الاقتصادي للدولة.

وهنا يبرز أثر سلبي جديد، بدأت مؤشراته في الظهور في مصر، إلا أنه جلي في بلدان أخرى، ألا وهو الشروط السياسية للقروض الخارجية، فالجهات المانحة عادة ما تفرض شروطها، فمثلا نجد أن صندوق النقد الدولي قد فرض على مصر شروطًا مقابل القروض، تمثلت في بيع الشركات والمصانع، وإعادة هيكلة القطاع الحكومية وقطاع الأعمال العام، وهو ما أثر بشكل سلبي على أعداد كبيرة من الموظفين، وتسبب في عمليات بيع داخل الدومين الصناعي تمثل إهدار لصناعات استراتيجية حقيقية داخل الدولة، أما في بلدان أخرى فقد بلغت الآثار السلبية للديون الخارجية إلى سيطرة الصين على عدد من الموانئ والصناعات بدول أفريقية نتيجة عجزها عن سداد القروض.

\*\* ملحوظة.. أعتذر عن عدم الكتابة بالخط المطلوب في التكليف كونه غير متوفر بأجهزة الماك